مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)
اسم الكاتب: د. فادي القرعان، د. حسن كتلو، لارا زهير طه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4552
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

إدارة السيولة في المصارف الإسلامية
(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)

الدكتور فادي القرعان*
الدكتور حسن كتلو**
لارا زهير طه***

(تاريخ الإيداع 16 / 4 / 2014. قُبِل للنشر في 20 / 8 / 2014)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة فائض السيولة، إذ تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية وخاصة في ظل المعوقات الآتية:

1- حداثة عهد المصارف الإسلامية.

2- قلة الأدوات المالية المستخدمة في إدارة سيولة المصارف الإسلامية.

3- عدم وجود تشريعات تتناسب مع أهداف وطبيعة عمل المصارف الإسلامية

وقد تم ذلك من خلال التعرف على واقع السيولة لدى هذه المصارف والأساليب المستخدمة في إدارة سيولتها، إضافةً إلى تبيان الأدوات المالية الإسلامية التي من الممكن للمصارف الإسلامية استخدامها لإدارة السيولة.

كما سنستعرض في هذا البحث واقع السيولة في المصارف الإسلامية السورية الآتية: مصرف شام الإسلامي ومصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة من 2007-2010، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية لهذه المصارف لمعرفة أسباب وجود فائض في السيولة لديها، إضافة إلى أنه تم تعزيز الدراسة العملية من خلال التحري عن أسلوب إدارة السيولة المتبع في هذه المصارف باستخدام المقابلة المخطط لها مسبقاً، وقد اظهر التحليل أن مصرف شام الإسلامي عانى فائض سيولة عالية في السنوات الثلاث الأولى من عمله، وقد حقق أعلى نسبة له في 2007 حيث وصلت نسبة السيولة إلى 85%، أما مصرف سورية الدولي الإسلامي فانه عانى من فائض سيولة عالية منذ انطلاقته في عام 2008 ليحقق أعلى نسبة له في ذلك العام بمقدار 59%، كما تبين من خلال هذا التحليل قلة الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: فائض السيولة، إدارة السيولة، المصارف الإسلامية، الأدوات المالية الإسلامية.

* أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة حلب- سورية.
** مدرس- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة حلب- سورية.
*** حاصلة على شهادة الماجستير- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة حلب- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

Liquidity Management in Islamic banks (An Applied study on Islamic Banks in Syria)

Dr. Fadi al karaan*
Dr. Hasn katlo**
Lara Zohair Taha***

(Received 16 / 4 / 2014. Accepted 20 / 8 / 2014)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the problem of liquidity excess، so it considers from the important problem that is facing the Islamic banks especially in this obstacles:

1- Modernity time of Islamic banks.
2- littleness of financial tools that used to manage the liquidity in Islamic banks.
3- Nonexistence Law are fitting with targets and field of activity of Islamic banks.

And It is done that through knowing the liquidity in these banks and the tools used to manage the liquidity، inside to the best Islamic financial tools that Islamic banks are able to use in manage the liquidity.

Also we will review in This research the liquidity field in Syrian Islamic banks: Islamic sham bank. Islamic international Syrian bank from 2007-2010 through financial analysis for these banks to know the reason for existing excess in the liquidity. We also supporting this study of search about the style used in these banks by semi- structure interview.

This analysing appeared that Islamic sham bank suffered from high excess in liquidity in the first three years to achieve the highest rate in 2007 whereas liquidity rate reached to 85%. On the other hand Islamic international Syrian bank suffered from high liquidity excess from its going ahead in 2008 to achieve the highest rate in this year as much as 59%، also this analysis appeared reducing in the financial tools that used in Islamic banks.

Key words: liquidity excess، liquidity management، Islamic banks، Islamic financial tools.

***Professor, Department Of Financial and Banking Science, Faculty Of Economics, Aleppo University, Syria.**
****Assistant Professor, Department Of Financial and Banking Science, Faculty Of Economics, Aleppo University, Syria.**
*****Master Degree, Department Of Financial and Banking Science, Faculty Of Economics, Aleppo University, Syria.**

مقدمة:

يكتسب القطاع المالي أهميةً كبيرةً في سورية شأنه في ذلك شأن القطاعات المالية في الدول الأخرى، حيث يعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل من حيث تجميع المدخرات واستثمارها في المشروعات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستخدام المناسب للموارد المالية.

وتعتبر المصارف الإسلامية حديثة العهد في هيكل النظام المصرفي السوري ورغم قصر الفترة الزمنية من عمرها، إلا أنها في الوقت الحالي تحتل مكانةً مميزةً على خارطة النظام المصرفي السوري، بخاصة فيما يتعلق بجذب المدخرات (وبخاصة التي كانت مكتنزة لدى الأفراد، وذلك نظراً لعزوفهم عن إيداعها في المصارف التقليدية تجنباً لشبهة الربا المحرم)، وإعادة توظيفها في المجالات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد القومي.

هذا وتعتبر إدارة السيولة من التحديات المستمرة التي تواجه المصارف الإسلامية، وبخاصة في ظل وجود فائض للسيولة يزيد عن الحاجة الفعلية للمصرف يمكن أن يوضح بصورة أو بأخرى تجميداً للأموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات تؤدي إلى حصول المصرف على أرباح إضافية، ومن ثم يمكن أن يفسر ذلك في عدم إتباع أسلوب رشيد في إدارة السيولة تتميز بالكفاءة والفعّالية. ولمعرفة ذلك قمنا بدراسة واقع السيولة في مصرفي شام الإسلامي وسورية الدولي الإسلامي وذلك للتعرف على كيفية إدارة كلا المصرفين لسيولتهما وأهم الأسباب وراء وجود فائض في السيولة لديهما.

أهمية البحث وأهدافه:

تعاني المصارف الإسلامية من مشكلة فائض السيولة، فالاحتفاظ بسيولة زائدة وعدم توظيفها يؤدي إلى تجميد مبالغ ضخمة من موارد المصرف كان بالإمكان استثمارها في مجالات تدر دخلاً للمصرف وتحقق عائداً مجزياً للمودعين، ومن ثم تنبع أهمية البحث من الدور الذي تلعبه إدارة السيولة في مساعدة المصارف الإسلامية على الاحتفاظ بكميات مناسبة من السيولة وبما يساهم في تحقيق التوازن بين الربحية ومتطلبات سحوبات المودعين، كما تساهم في تعزيز قدرة المصارف الإسلامية على الاستجابة لاحتياجات المودعين من جهة وسداد المستحقات من جهة أخرى سواء كانت دورية أو غير دورية.

ويهدف البحث إلى دراسة واقع السيولة في المصارف الإسلامية السورية من خلال تحليل القوائم المالية لمصرفي شام الإسلامي وسورية الدولي الإسلامي، وذلك للتعرف على الأساليب المستخدمة من قبلهما في إدارة سيولتهما وأسباب وجود فوائض غير مستثمرة لديهما.

منهجية البحث:

تم في هذا البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في التعرف على مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية وأهميتها والأدوات التي تستخدمها في إدارة سيولتها، واستخدم المنهج التحليلي في دراسة القوائم المالية للمصارف الإسلامية السورية محل الدراسة وبيان الأسباب التي أدت إلى احتفاظ هذه المصارف بسيولة عالية.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: السيولة في المصارف الإسلامية:

1- مفهوم السيولة:

تتطلب عمليات الاستثمار التي تقوم بها المصارف الإسلامية كما في المصارف التقليدية أموالاً نقديةً ومستوى فعّالاً من حجم السيولة التي قد تتوفر لديها على فترات غير منتظمة، وهذا يفرض عليها توفيرها في المواعيد المحددة حتى لا يترتب على ذلك مشاكل تمويلية عند الطلب، حيث أن حجم الودائع التي ترد إليها تأتي في صورة غير منتظمة يصعب التنبؤ بها مستقبلاً، هذا بالإضافة إلى أن الودائع تنقسم إلى قصيرة الأجل حيث الودائع الجارية يجب أن تدفع فوراً عند الطلب وطويلة الأجل، فالودائع الآجلة تدفع عادة عند اجل استحقاقها ولكن في بعض الحالات قد يتم سحب الوديعة قبل تاريخ استحقاقها مع حرمان المودع من أرباح محددة مقابل ذلك[1]. لذلك يجب على كل مصرف المحافظة على مستوى سيولة مناسب يمكّنه من تعظيم أرباحه وفي نفس الوقت يكون قادراً على مقابلة أي طلبات حتى ولو كانت مفاجئة، فاحتفاظ المصرف بأصول عالية السيولة سيخفض من مخاطر السيولة ولكن في المقابل سيخفض من ربحية المصرف، ومن جهة أخرى احتفاظ المصرف بمجموعة من الأصول التي تدر ربحاً والتي تعادل فقط قيمة رأس المال سيجعل دخله غير كاف لتغطية نفقاته والتزاماته الدورية وغير الدورية[2].

وفي إطار ما ذكر سابقاً عن السيولة فقد عرفها بعض الباحثين بأنها: قدرة المصرف الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية المترتبة على المصرف[3].

بينما عرفها البعض الآخر بأنها: قدرة المصرف الإسلامي على الوفاء بالالتزامات الحالية أو الفورية بما يضمن سير النشاط بدون معوقات[2].

وقد ورد في المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية تعريفاً للسيولة: بأنها قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة من جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية[4].

2- أهمية السيولة في المصارف الإسلامية:

أصبحت السيولة تحتل مركزاً رئيسياً من اهتمام إدارة المصارف الإسلامية وذلك للأسباب الآتية:

1-المحافظة عل تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجالات الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها[2].

2-لا تستطيع المصارف الإسلامية الحصول على تمويلات من المصارف التقليدية في حال انخفاض معدل السيولة النقدية لديها، وكذلك الأمر في حال وجود ارتفاع في معدلات السيولة فلا تستطيع أن تودع هذا الفائض لدى المصارف التقليدية لحين الحاجة إليه[1]، وترى الباحثة سبب عدم قدرة المصارف الإسلامية اللجوء إلى المصارف التقليدية عند الحاجة إليها بسبب تعامل الأخيرة بالفائدة المحرمة شرعاً.

3-إن المحافظة على مستوى مناسب من السيولة يؤثر ايجابياً على سمعة المصرف الإسلامي، أما وجود فائض نقدي أكثر مما يجب الاحتفاظ به قد يفهم منه أن المصرف ليس لديه برنامج استثماري مناسب وانه تجميد للأموال، ومن ثم هذا سيؤدي إلى انخفاض قدرة المصرف على تحقيق الأرباح المنشودة، إضافة إلى ضعف مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدم تشغيله الأموال المتاحة لديه، وبالمقابل فان وجود عجز نقدي قد يقود إلى فقدان الثقة في المصرف مما يجعل المودعين يعمدون إلى سحب أموالهم.

4-زيادة قدرة المصارف الإسلامية على مقابلة متطلباتها المستقبلية عند تكاليف معقولة.

5-تشكل السيولة مؤشراً ايجابياً للسوق والمحللين والمودعين والإدارة[5].

3- مؤشرات ونسب السيولة في المصارف الإسلامية:

تقيس نسب السيولة بصفة عامة قدرة المصارف على مقابلة سحوبات العملاء بخاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع ذات الآجال القصيرة ، وهناك عدة مؤشرات يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد عليها للتعرف على مستوى السيولة ومن هذه المؤشرات نذكر:

❖ نسبة النقدية / إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة إمكانية رد المصرف الإسلامي للودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة .

$$\text{نسبة النقدية / إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي النقدية}}{\text{إجمالي الودائع(الجارية + الاستثمارية)}}$$

❖ نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى إمكانية رد المصرف للودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، وذلك من خلال الأصول السائلة المتاحة لديه والمتمثلة بالنقدية بالخزينة والأرصدة لدى المصرف المركزي ولدى المصارف الإسلامية الأخرى، إضافة إلى الأصول التي تمتاز بسهولة تحويلها إلى سيولة بدون أو بأقل الخسائر.

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية}^{*}\text{)}}{\text{الودائع (الجارية + الاستثمارية)}}$$

❖ نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول: تفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة إلى مجموعة الأصول الكلية للمصرف، بما يسهم في التعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات المصرف المختلفة.

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)}}{\text{إجمالي الأصول (السيولة + التمويل والاستثمار)}}$$

❖ نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار: توضح هذه النسبة الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بأرصدة التمويل والاستثمار لدى المصرف الإسلامي، بما يمكّن المصرف من الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها.

$$\text{نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)}}{\text{إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار}}$$

❖ نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات : تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على سداد التزاماته المختلفة سواء كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات، وذلك من خلال ما هو متاح لديه من الأصول السائلة والمتمثلة بالنقدية بالخزينة والأرصدة لدى المصرف المركزي ولدى المصارف الإسلامية الأخرى، إضافة إلى ما يملكه من أصول تمتاز بسهولة تحويلها إلى سيولة بدون أو بأقل الخسائر.

*** تشتمل الأصول السائلة شبه النقدية على الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال 3 أشهر إضافة إلى الأوراق الحكومية، وكلما كانت هذه الأصول حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كان تصريفها أسهل.**

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات= الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) [3]
إجمالي الالتزامات (الودائع + الالتزامات الأخرى)

وترى الباحثة أن نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار من النسب الهامة والتي يجب على المصارف الإسلامية تطبيقها، فمجال السيولة مقارنة بمجال التوظيف والاستثمار يعكس موقف المصرف بالنسبة لنوعية الودائع التي لديه، فكلما زادت نسبة الودائع الاستثمارية وجب على المصرف استثمارها في مجالات متوسطة وطويلة الأجل، أما في حال ارتفاع نسبة الودائع الجارية فيجب استثمارها في مجالات قصيرة الأجل.

4- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

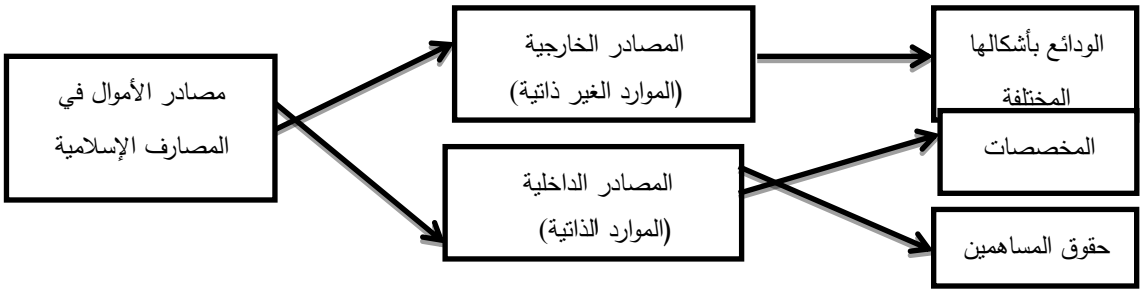
تعمل المصارف الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمصرفية، ويتطلب ذلك قيامها بالتمويل والاستثمار عن طريق المتاجرة والمرابحة وغيرها من الصيغ الأخرى حتى تتمكن من تحقيق دورها الإنمائي والتنموي في المجتمع، ومن أجل ممارسة هذا الدور بكفاءة وفعّالية تحتاج المصارف الإسلامية إلى موارد مالية متمتعة بخصائص متعددة من أهمها: التعدد والتنوع والاختلاف من حيث المصدر وتباين نسبة المخاطرة، حتى تكون تلك المصارف قادرة على تحقيق الربح مع مراعاة عوامل السيولة والأمان.

ويقصد **بالموارد المالية:** تلك المصادر التي تتدفق من خلالها الموارد المختلفة للمصرف الإسلامي ولا تخرج هذه المصادر عن نوعين أساسين هما:

1- الموارد الذاتية المتمثلة في رأس المال والاحتياطيات والمخصصات التي تحتجزها المصارف الإسلامية لمواجهة مخاطر معينة، إلى جانب مصادر أخرى نذكر منها (القروض الحسنة من المساهمين).

2- الموارد الخارجية التي يسعى المصرف الإسلامي إلى زيادة أرصدتها وأنواعها عن طريق نظم الودائع المتعددة[6].

والشكل (1) يوضح أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية



الشكل(1) مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحثة.

5- استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

يعد الاستثمار في المصارف الإسلامية عصب الحياة بالنسبة لها فهو يشكل الوظيفة المكملة للودائع، كما يشكل البديل الشرعي لعمليات الإقراض بفائدة التي تتعاطاها المصارف التقليدية، حيث يتم استثمار الأموال فيها من خلال منح القروض للعملاء مقابل سعر فائدة يزيد عن سعر الفائدة التي يمنحها المصرف التقليدي لمودعيه[7].

وبما أن الإقراض لا يناسب المصارف الإسلامية لأنه يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فقد استحدثت تلك المصارف سبل استثمار تتلاءم مع ما تتسم به من خصوصية، ومن ابرز تلك السبل: المضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع والمشاركة والسلم والمزارعة وغيرها من الصيغ الأخرى.

ويمكن تقسيم الصيغ التي تستخدمها المصارف الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها إلى قسمين هما:

أ- صيغ المشاركة: مثل المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، حيث أن مكافأة طرفي العقد لا تحدد سلفاً وإنما تحدد كحصة شائعة من الربح إن تحقق.

ب- صيغ الهامش المعلوم: مثل المرابحة والسلم والاستصناع والإجارة، حيث أن مكافأة المصرف تحدد مسبقاً كمبلغ مقطوع[8].

وفي كلا النوعين من الصيغ يمكن أن يكون الاستثمار مباشر أو غير مباشر حيث تختلف بشكل كبير مخاطر السيولة المتعلقة بكل نوع من الاستثمار.

ثانياً: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

1- مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

إن السبب الرئيسي في مشكلة السيولة هو عدم قدرة إدارة المصرف على الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها، فتوافر سيولة زائدة لدى المصرف بعني زيادة الأصول التي لا تحقق ربحاً عالياً، ومن ثم هذا سيضر بأهداف الربحية لديه، وبالمقابل إن تحقيق ربحية عالية يعني في احد جوانبه الاستثمار في أصول قليلة السيولة، ومن ثم حدوث أي انخفاض مفاجئ في التدفقات النقدية سيعرض المصرف لمخاطر جمّة بسبب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عندما تحين آجال استحقاقها، إضافة إلى عدم قدرته على منح تمويلات للفرص الاستثمارية الجديدة المربحة[9].

وبما أن المصارف الإسلامية تواجه مشكلة استثمار السيولة الفائضة لديها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وخاصة في الفترات الزمنية قصيرة الأجل، فيجب على إدارة هذه المصارف أن تسعى إلى استثمار أموالها الفائضة في المكان والزمان المناسبين وباستخدام الاستراتيجيات والأدوات الاستثمارية المناسبة[10].

2- الآثار المختلفة لمشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

يعد كل من الفائض النقدي أو العجز في السيولة غير مرغوب فيهما لأنهما يسببان جملة من الآثار المتتالية، والتي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية وإلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها المصرف الإسلامي من ناحية أخرى وفيما يأتي تبيان ذلك:

1) آثار انخفاض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:

ويقصد بانخفاض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ذلك العجز النقدي الذي يمكن أن يحصل في رصيد النقدية الفعلي عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به، وينشأ هذا العجز بسبب زيادة التدفقات الخارجة أو انخفاض التدفقات النقدية الداخلة حيث يؤدي ذلك إلى:

أ- الإساءة إلى المصرف الإسلامي: فنقص السيولة سيؤدي إلى عدم قدرة المصرف على الوفاء بمتطلبات عملائه من سحوبات وتمويل والذي بدوره قد يؤثر على وجود المصرف واستمراريته.

ب- ضياع فرص استثمارية كبيرة أمام المصرف الإسلامي كان من الممكن الاستفادة منها لو كان لديه أموالاً سائلة ولاسيما في الاستثمارات قصيرة الأجل.

جـ قد يؤدي نقص السيولة أيضاً إلى اضطرار المصرف الإسلامي إلى بيع بعض أصوله المتداولة بثمن منخفض مما يؤدي إلى حدوث خسارة [2].

2) أثار وأسباب فائض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:

يقصد بالفائض في السيولة النقدية لدى المصرف الإسلامي[2]: زيادة رصيد النقدية الفعلي عن رصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به، وينشأ هذا الفائض عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة (الودائع بشكل أساسي) أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كليهما معاً، ويحدث ذلك الفائض نتيجة مجموعة من الأسباب وينتج عنه مجموعة من الآثار:

1- أسباب فائض السيولة في الصارف الإسلامية:

أ . علاقة المصرف الإسلامي مع المصرف المركزي: إن المصرف المركزي يلعب دوراً أساسياً في كونه الملجأ الأخير للقروض المقدمة للمصارف التقليدية في حال عسرها وهذه الخدمة يقدمها المصرف المركزي مقابل فائدة، وبما أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة فهي محرومة من هذه الخدمة.

ب. إن المصارف الإسلامية في أغلب دول العالم تعمل في ظل بيئة هي بالأصل مصممة لتتناسب مع العمل المصرفي التقليدي، وذلك نتيجة لسيادة وانتشار الجهاز المصرفي التقليدي منذ زمن بعيد.

ج. نقص وقلة الأدوات المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية، إذ يتفق كثير من الاقتصاديين بأن سوق الصكوك الإسلامية تعد إحدى أهم الأدوات الاستثمارية الواعدة في استثمار السيولة[2].

د. عدم وجود سوق مالية إسلامية دولية متطورة، حيث أن وجودها يساعد على امتصاص هذه الزيادة في السيولة ويعزز البنية الأساسية للخدمات المالية الإسلامية[11].

2- الآثار الناجمة عن فائض السيولة في المصارف الإسلامية:

أ- إن وجود فائض في السيولة لدى المصرف الإسلامي قد يعطي انطباع بأن إدارته غير قادرة على استثمار هذه الأموال وتوظيفها بشكل مناسب وبما ينفع المجتمع.

ب- يسبب فائض السيولة تعطيل الأموال بدون استثمارها وهذا ما يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى تثمير الأموال وتنميتها، حيث سيؤدي عدم الاستثمار إلى ضياع عائد معين كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت استثماراً نافعاً.

جـ تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي، وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال[2].

3- **أهداف إدارة السيولة:** تتمثل أهداف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية بما يأتي:

- ❖ تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات المصرف.
- ❖ تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد من الظروف المحيطة بالأسواق المالية أو المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها المصرف، ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها.
- ❖ التقليل من المخاطر الناجمة عن استثمار المصرف لأمواله والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة.
- ❖ المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، وكالات استثمارية .....الخ)، مما قد يعرض المصرف لتكبد خسائر على هذه الأصول وبخاصة عندما لاتكون ظروف السوق مواتية[4].

4-متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة:

تعد السياسة التي يدير فيها المصرف الإسلامي سيولته حجر الزاوية في سياسات إدارة الأموال في المصارف الإسلامية، حيث تهدف هذه السياسة إلى توفير سيولة كافية لمقابلة السحب الغير متوقع على الودائع وسداد المدفوعات الدورية وغير الدورية، وذلك للحفاظ على القدرة التنافسية للمصرف وتحقيق الربحية وبخاصة على الأجل الطويل، وتكمن الصعوبة هنا في مدى قدرة المصارف على تقدير احتياجاتها من السيولة، ومدى قدرتها على إيجاد هذا القدر من السيولة في الوقت المناسب، سيما وأن استثمارات المصرف الإسلامي في أغلبها استثمارات حقيقية يصعب تسييلها، لذلك يتوجب عليها الأخذ بالاعتبار مجموعة من المتطلبات التي يمكن أن تساعدها على إدارة سيولتها بفعالية ومنها[12]:

1-تنظيم إدارة السيولة: ويتم ذلك من خلال تخصيص قسم خاص يُعنى بإدارة السيولة، فالمصارف النشيطة دولياً تخصص قسم لإدارة سيولتها[13].

2-التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في المصارف الإسلامية: حتى تكون قادرة على تحديد الموارد المالية التي يحصل المصرف عبرها على السيولة اللازمة لعملياته في جانب الاستخدامات (المصادر الخارجية) والتي تشتمل على الودائع بأشكالها المختلفة ونذكر منها الحسابات الجارية والادخارية وصكوك الاستثمار وغيرها. فضلاً عن حاجته لتوضيح رأس المال بوصفه ضماناً حقيقياً للمودعين، هذا إلى جانب المصادر الداخلية الأخرى والتي تشتمل على الاحتياطيات والأرباح المرحلة والمخصصات.

3-تحديد مجالات الاستخدامات المالية في المصارف الإسلامية: وذلك بالشكل الذي يمكّنها من استثمار مواردها في المكان المناسب وبما يتلاءم مع تاريخ استحقاقها، وتشمل مجالات الاستخدامات في المصرف الإسلامي على النقدية في خزينة المصرف والنقدية لدى المصارف الأخرى ولدى المصرف المركزي، إضافة إلى الاستثمارات المباشرة وما يمارسه المصرف من عمليات تمويل مختلفة في مجال المضاربة والمشاركة والمرابحة، إلى جانب احتياجات المصرف من الأصول الثابتة[3].

4-تخطيط التدفقات النقدية في المصارف الإسلامية: وذلك من خلال قيام المصرف الإسلامي بتصنيف وتحليل تدفقاته النقدية الداخلة والخارجة وتحقيق درجة من المواءمة فيما بينها، حتى يكون المصرف قادراً على تحقيق درجة مناسبة من السيولة والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي، وبما يسمح باتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهته[14].

5-الأدوات المالية الممكن استخدامها في استثمار السيولة في المصارف الإسلامية:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكّنها من إدارة سيولتها بفعّالية أكبر، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، لذلك يجب أن تسعى المصارف الإسلامية إلى تطوير أدواتها باستمرار[15] ومن أبرز هذه الأدوات نذكر:

1-الصكوك الإسلامية: إن الصكوك الإسلامية هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أو نشاط استثماري ولأصحابها الحق في الأرباح إن وجدت، وتتميز هذه الصكوك بقابلية التداول في السوق المالي وهذه الميزة مفيدة جداً للمصارف الإسلامية، إذ تمكّنها من إدارة سيولتها عبر أدوات سوق المال[16] والشكل(2) يوضح أنواع هذه الصكوك والميزات التي تخص كل منها:



الشكل(2) أنواع الصكوك في المصارف [17]

2- أسهم الشركات الحكومية وغير الحكومية: يمكن بيع هذه الأسهم والتصرف فيها في أي وقت ضمن السوق المالية، وتسعى المصارف الإسلامية عادة إلى استثمار أصولها في أسهم الشركات التي تتمتع بسمعة ممتازة حتى تكون قادرة على بيع هذه الأسهم بسهولة في السوق المالية عند الحاجة إلى السيولة[10].

3- صيغة التمويل بالمرابحة: تمثل صيغة المرابحة إحدى أهم أنشطة المصارف الإسلامية حيث نجد أن معظم المصارف تعتمد على هذه الصيغة في تمويلاتها أكثر من غيرها من الصيغ، وتطبقها بعض المصارف الإسلامية بنسبة قد تصل إلى 90% من إجمالي تمويلاتها، وذلك لما تتميز به من خصائص كثيرة من أهمها إمكانية استخدامها كأداة من أدوات إدارة السيولة نظراً لما يأتي:

- ربحها المضمون: فالربح محسوب كنسبة من ثمن البضاعة، والعلاقة بين المصرف والعميل تتحول إلى علاقة دائن بمدين بمجرد توقيع عقد البيع بالمرابحة.
- انخفاض المخاطر على التمويل في المرابحة، فربح المصرف محدد مسبقاً ولا يرتبط بنتيجة نشاط العميل(كما في المضاربة).
- تحقق هذه الصيغة أرباحاً معقولة للمصرف الإسلامي في الأجل القريب، مما يحقق له مصدراً لتوزيع عوائد على الودائع تمكّنه من منافسة المصارف التقليدية[18].

4- الوكالات الاستثمارية: هي عقد يفوض المصرف بموجبه الوكيل لاستثمار مبلغ من المال وفق شروط معينة لفترة زمنية محددة عادة تكون (من شهر إلى سنة) وبأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر)، يلتزم

***لا بد من التنويه إلا أن المصرف المركزي في ماليزيا هو الوحيد من بين المصارف المركزية العالمية الذي يقوم بالإشراف على صكوك الصناديق الاستثمارية.**

الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التعدي أو التقصير و/ أو المخالفة في أي من شروط الوكالة، ويمكن أن تكون عملية التفويض من قبل العميل إلى المصرف.

النتائج والمناقشة:

دراسة تطبيقية لواقع السيولة في المصارف الإسلامية السورية

تتناول هذه الدراسة واقع السيولة في المصارف الإسلامية السورية والمتمثلة في مصرف شام الإسلامي وسورية الدولي الإسلامي، وتم ذلك من خلال القيام بإجراء مقابلات شخصية مع مدراء أقسام إدارة المخاطر في هذه المصارف، إضافة إلى إجراء تحليل للقوائم المالية للمصرفين للسنوات (2007-2010).

1- واقع السيولة للمصارف الإسلامية السورية:

الجدول(1) مستوى السيولة في المصارف الإسلامية السورية*

نسبة العام / السيولة	2007	2008	2009	2010
مصرف شام الإسلامي	%85	%70	%53	%37
مصرف سورية الدولي الإسلامي	-	%59	%52	%54

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات القوائم المالية لمصرفي شام الإسلامي وسورية الدولي الإسلامي .

نلاحظ من الجدول(1) أن مصرف شام الإسلامي عانى من فائض سيولة عالٍ في السنوات الثلاثة الأولى من عمله ليحقق أعلى نسبة له في2007 [19] ، أما مصرف سورية الدولي الإسلامي فقد عانى من فائض سيولة عال منذ انطلاقته في 2008 ليحقق أعلى نسبة له في 2008 بمقدار 59%[20].

2- أدوات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية السورية:

تمت الإشارة سابقاً إلى أن المصارف الإسلامية بحاجة إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات الإسلامية التي تمكنها من استثمار سيولتها بصورة مربحة، هذا بالإضافة إلى أنها يجب أن تكون عالية السيولة ومن ثم يمكن تسييلها في حال حاجتها للسيولة.

وفيما يلي سنبين الأدوات التي يستخدمها مصرف شام الإسلامي وسورية الدولي الإسلامي لإدارة سيولتهم:

أ- مصرف شام الإسلامي: يستخدم مجموعة من الأدوات في إدارة سيولته التي نوضحها من خلال الجدول(2).

***تم احتساب النسب الموجودة في الجدول(1) من خلال مؤشر السيولة التالي:**

نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الأصول = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

الجدول(2) الأدوات التي يستخدمها مصرف شام الإسلامي في إدارة سيولته

العام / الأدوات المالية الإسلامية	2007	2008	2009	2010
وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات إسلامية فترة استحقاقها اقل من 3 أشهر	–	%92	%48	%27
مرابحة دولية استحقاقها اقل من 3 أشهر	–	–	%15	%19
وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات إسلامية فترة استحقاقها أكثر من 3 أشهر	–	–	%25	%27
المرابحة	%100	%8	%12	%27

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات القوائم المالية لمصرفي شام الإسلامي.

من الجدول(2) نلاحظ انه في عام 2007 كان المصرف يعتمد فقط على صيغة المرابحة في إدارة سيولته في الأجل القصير أو الطويل، وان كان البعض يبرر ذلك في أن سنة 2007 هي سنة تأسيس المصرف ولم يكن قد انطلق بشكل قوي بعد، ومن ثم نستطيع القول أنه في عام 2007 كانت صيغة المرابحة أداة لتوظيف أموال المصرف أكثر منها أداة من أدوات إدارة السيولة لديه، أما في سنة 2008 فنجد أن إدارة المصرف بدأت باستخدام أداة أخرى لإدارة سيولتها وهي الوكالات الاستثمارية استحقاقها اقل من 3 أشهر، حيث استثمر المصرف 92% من سيولته في الوكالات الاستثمارية و8% في المرابحة. ومن ثم نجد أن المصرف في عامي 2007 و2008 لم يحقق تنويعاً في استثمار سيولته، ففي 2007 كان هناك اعتماد كلي ووحيد على صيغة المرابحة وفي 2008 كان هناك اعتماد كلي تقريبا على الوكالات الاستثمارية على حساب صيغة المرابحة. أما في عام 2009 و2010 فنلاحظ اعتماد المصرف على أدوات أكثر وهي بالإضافة إلى (صيغة المرابحة والوكالات الاستثمارية التي فترة استحقاقها اقل من 3 أشهر) المرابحة الدولية بنسبة 15% في عام 2009 و19% في عام 2010، هذا إلى جانب استثمارها في الوكالات الاستثمارية استحقاقها أكثر من 3 أشهر بنسبة 25% في عام 2009 و27% في عام 2010 [19] .

ومما سبق نلاحظ محاولة مصرف شام الإسلامي التنويع في الأدوات التي يستخدمها لاستثمار سيولته إلا أنها غير كافية، لأنه عملياً يعتمد على أداتين فقط هما المرابحة بنوعيها (المرابحة والمرابحة الدولية) والوكالات الاستثمارية بآجال مختلفة أقل من 3 أشهر وأكثر من 3 أشهر.

ومن ثم إن اعتماد المصرف على تشكيلة متنوعة من الأدوات في استثمار سيولته يخفف من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها ويمكنه من معالجة مشكلة فائض السيولة التي يعاني منها، حيث أن الاعتماد على أداتين فقط في استثمار السيولة قد يكون أحد أسباب وجود هذا الفائض من السيولة.

وفي المقابلة التي أجريتها مع رئيس قسم المخاطر في مصرف شام الإسلامي، سألته عن السبب في عدم استخدام المصرف لأدوات أخرى كالصكوك الإسلامية واعتمادهم على أداتين فقط، فأكد أن إدارة المصرف ترى في الصكوك أنها أدوات تدر عائد مرتفع ولكن مخاطرها مرتفعة جداً ومن ثم سيولتها أقل، كما أنهم يرون في الوكالات الاستثمارية والمرابحات الدولية أنها أدوات ذات سيولة عالية ومخاطر أقل.

ب- مصرف سورية الدولي الإسلامي: يستخدم مصرف سورية الدولي الإسلامي مجموعة من الأدوات في إدارة سيولته والتي سنبينها في الجدول(3).

الجدول(3) أدوات إدارة سيولته في مصرف سورية الدولي الإسلامي

العام / الأدوات المالية الإسلامية	2008	2009	2010
صناديق الاستثمار	-	-	%0.15
وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات إسلامية فترة استحقاقها اقل من 3 أشهر	%21	%21	%10
مرابحة دولية استحقاقها اقل من 3 أشهر	-	%9.86	%9.3
وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات إسلامية فترة استحقاقها أكثر من 3 أشهر	%25.23	%19	%6.3
المرابحة الدولية أكثر من 3 أشهر	-	%5	%4.2
أسهم حقوق ملكية	%0.47	%0..04	%0.05
صكوك ملكية إسلامية	-	%0.1	-
المرابحة	%53.3	%49	%70

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات القوائم المالية سورية الدولي الاسلامي

نلاحظ من خلال الجدول(3) أن المصرف ينوع في الأدوات المستخدمة لاستثمار سيولته، حيث أن التنويع لم يكن فقط في الأدوات إنما في الآجال أيضاً، ففي عام 2008 استثمر المصرف جزءاً من سيولته في الوكالات الاستثمارية التي استحقاقها أقل من 3 أشهر بنسبة 21% وأكثر من 3 أشهر بنسبة 25%، كما استثمر0.47% من سيولته في الأسهم وإن كانت بنسبة ضئيلة جداً، أما النسبة الأكبر فكانت من خلال صيغة المرابحة بنسبة 53%.

أما في عام 2009 فنلاحظ استخدام المصرف لأدوات أكثر في استثمار سيولته، فبالإضافة إلى الأدوات السابقة بدأ المصرف باستخدام المرابحة الدولية خلال مدة أقل من 3 أشهر وأكثر من 3 أشهر بنسبة 14% والصكوك الإسلامية بنسبة ضئيلة جدا وهي 0.1%، كما نلاحظ انخفاض الاستثمار في الوكالات الاستثمارية والمرابحة عن2007.

في حين أنه في 2010 نلاحظ أن المصرف يستثمر جزءاً كبيراً من سيولته بنسبة 70% من خلال صيغة المرابحة وذلك على حساب الأدوات الأخرى، حيث نلاحظ انخفاض في نسبة الاستثمار في الوكالات الاستثمارية بمقدار 20% وفي المرابحة الدولية بشكل طفيف بمقدار 1%، كما نلاحظ توقف استثمار المصرف من خلال الصكوك المالية الإسلامية، وقد يكون السبب هو أن هذه الصكوك صادرة عن موانئ دبي العالمية ومركز دبي العالمي، ومن المعروف أن الإمارات العربية المتحدة كانت من أكثر الدول العربية تأثراً بالأزمة المالية العالمية. كما يمكننا أن نلاحظ انه في 2010 بدأ المصرف باستخدام أداة جديدة لاستثمار السيولة وهي الصناديق الاستثمارية وان كانت بنسبة صغيرة 0.15%[20].

وعند سؤال رئيس قسم المخاطر في مصرف سورية الدولي الإسلامي عن السبب الذي قد يكون وراء استثمار المصرف لجزء كبير من سيولته في 2010 من خلال صيغة المرابحة، فأكد أن صيغة المرابحة من أدوات السيولة الأكثر أماناً والأكثر ربحية خاصة أن البيئة الاستثمارية في سورية مازالت ناشئة والفرص الاستثمارية قليلة، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية والتي أثرت على المنطقة العربية ككل بشكل مباشر وغير مباشر.

مما سبق نستطيع القول بأن المصرف يستخدم أدوات أكثر في استثمار سيولته بالمقارنة مع مصرف شام الاسلامي، إلا أن الاستثمار الضئيل عن طريق هذه الأدوات يجعل فعاليتها منخفضة وغير كافية، فالتنويع مع تحقيق توازن في الاستثمار عن طريق هذه الأدوات يخفف من المخاطر أكثر من الاعتماد على أدوات متعددة بنسب كبيرة.

3- **آلية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية السورية:***

أ- مصرف شام الإسلامي: تهدف إدارة السيولة في مصرف شام الإسلامي إلى ما يأتي:

1- توظيف الأموال بشكل يحقق عائد أمثل.

2- تأمين مصادر أموال لسداد الالتزامات والمستحقات في الوقت المناسب.

❖ تتولى إدارة السيولة في مصرف شام الإسلامي لجنة تسمى لجنة الأصول والخصوم (Alco) (Assets &Liabilities committee) وهي مكونة من:

-إدارة الخزينة: تقوم بمراقبة النقدية بشكل يومي بناء على التقارير التي ترد إليها.

-الإدارة المالية: تقوم بتقديم تقارير عن وضع السيولة في المصرف بشكل يومي وأسبوعي وشهري، وتتضمن هذه التقارير حجم الإيداعات والسحوبات بشكل يومي وأسبوعي وشهري.

-إدارة المخاطر: تقوم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية التي من الممكن أن تتدفق إلى المصرف في المستقبل أو التي يمكن أن يتم سحبها من المصرف، ويتم التنبؤ من خلال تنظيم قائمة تدفقات نقدية متوقعة وتكون شهرية أو في حال حدوث طارئ ما، وتنظم بالطريقة نفسها قائمة التدفقات النقدية السنوية التي تصدر في نهاية كل سنة مالية عن إدارة المصرف.

وبناء على هذه التنبؤات تقوم إدارة المخاطر بوضع ما يسمى بمصفوفة سقوف مخاطر السيولة التي من الممكن للمصرف تحملها والتي تظهر في الجدول(4):

الجدول (4) مصفوفة سقوف مخاطر السيولة في مصرف شام الإسلامي عام 2010

العملة	ل.س	عملات أجنبية	كافة العملات
انخفاض الودائع لغاية 6 أشهر	1000000000	1500000000	2500000000
منح تمويلات آجلة	500000000	1000000000	1900000000
زيادة الالتزامات لغاية 6 أشهر وتوظيفها مباشرة في التمويلات الآجلة	750000000	2000000000	2750000000

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات القوائم المالية لمصرفي شام الإسلامي.

*تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات تم الحصول عليها من المقابلة الشخصية التي أجريت مع مديري إدارة المخاطر في مصرف شام الإسلامي وسورية الدولي الإسلامي.

وتظهر هذه المصفوفة الحد الأقصى من سحوبات الودائع التي من الممكن للمصرف تحملها بالليرة السورية والعملات الأجنبية، كما توضح الحد الأقصى لسقوف التمويلات الآجلة التي يستطيع المصرف منحها بالليرة السورية والعملات الأجنبية. لذلك يمكن اعتبار المصفوفة مؤشر يمكّن إدارة المصرف من بيان إمكانية التعرض لمخاطر السيولة في حال تجاوز سحوبات الودائع عن السقف المحدد وفي حال منح تمويلات أكثر من المحدد في هذا الجدول.

-بالإضافة إلى أعضاء آخرين في اللجنة هم مدير التمويل ومدير الاستثمار، هذه اللجنة تتخذ القرارات المتعلقة بإدارة السيولة واتخاذ القرارات الاستثمارية على المدى القصير، في حين تتولى لجنة الاستثمار رسم السياسات طويلة الأجل.

ب- مصرف سورية الدولي الإسلامي: تهدف إدارة السيولة في مصرف سورية الدولي الإسلامي إلى ما يلي:

1- تحديد نسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى المصرف.

2- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات المصرف.

3- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر المصرف في مجالات التوظيف والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.

❖ تتولى إدارة السيولة كما في مصرف شام الإسلامي لجنة تسمى لجنة الأصول والخصوم (Alco) (Assets &Liabilities committee) وهي مكونة من:

- ✓ إدارة الخزينة والاستثمار.
- ✓ قسم التمويل الخارجي.
- ✓ قسم شؤون الفروع.
- ✓ الإدارة المالية.
- ✓ إدارة العمليات المركزية.
- ✓ إدارة المخاطر.

ويتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس التنفيذي لمجلس إدارة المصرف وتقوم هذه اللجنة بإدارة السيولة في المصرف كما يأتي:

أولاً- يتم إرسال تقارير يومية من الفروع عن أداء الودائع بأنواعها المختلفة (جارية، توفير، لأجل)، ومن ثم يكون لدى اللجنة حجم إيداعات كل الفروع بشكل يومي، وكل يوم تقوم إدارة المخاطر بمقارنة حجم الودائع لمدة شهرين سابقين عن اليوم الذي تقوم به بالمقارنة وأيضاً لمدة يومين سابقين، ثم تقوم بقياس معدل نمو الودائع من خلال تحليل بياني معتمد على هذه البيانات. وبهذا تتمكن اللجنة من معرفة حجم إيداعاتها ومعدل نموها أو انخفاضها بشكل يومي وهي الخطوة الأولى في إدارة السيولة.

ثانياً- تقوم اللجنة بتحديد فجوة التمويل (فائض أو نقص في السيولة) كما يأتي:

1-تحديد الإيداعات بالعملة الأجنبية (Deposit by currency) بشكل يومي وكيفية توزع الإيداعات بين العملات المختلفة، ثم تقوم بتحديد الأموال المستثمرة من هذه الإيداعات من كافة العملات والأموال غير المستثمرة أيضاً.

2-تقوم بتحليل هيكل الموجودات والمطلوبات حسب آجال استحقاق الودائع بالعملية الأجنبية.

3- تقوم بالتنبؤ فيما إذا كان لدى المصرف فائض أو نقص في السيولة، وذلك من خلال دراسة السنوات السابقة والخطط التوسعية التي ينوي المصرف القيام بها، وبناء عليه تقوم اللجنة بوضع توقعاتها السنوية والشهرية والأسبوعية لحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ويتم مراقبة صحة هذه التوقعات من خلال تقارير الانحرافات.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصلت دراسة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية إلى النتائج الآتية:

- قلة التنويع في الأدوات المستخدمة لإدارة السيولة والاعتماد بنسبة كبيرة على صيغة المرابحة.
- عدم وجود سوق مالية إسلامية لتداول الأصول الإسلامية تمكن المصارف الإسلامية من استثمار فائض سيولتها، الأمر الذي يفرض على تلك المصارف الاحتفاظ بمستوى مناسب من السيولة وأعلى من مستواه في المصارف التقليدية.
- إن المصارف الإسلامية تحتفظ بنسبة عالية من السيولة لأنها غير قادرة على استثمار سيولتها في أوراق مالية حكومية (شهادات الإيداع، سندات الخزينة .....)، كما هو الحال في المصارف التقليدية التي تتميز بإمكانية استثمار الفائض النقدي لديها في شهادات الإيداع وسندات الخزينة والودائع بين المصارف دون التخوف من مشكلة عجز السيولة.
- قلة الفرص الاستثمارية وحداثة السوق المصرفية السورية .
- عدم توفر الخبرة والجرأة الكافية لدى المصارف الإسلامية السورية في استخدام أدوات إدارة السيولة بشكل فعال وبصورة تمكنها من استثمار فائض السيولة لديها بشكل امثل.
- في ظل عدم كفاية الأدوات المالية الإسلامية تظهر الحاجة الماسة لتأسيس مصرف ضخم يلعب دور صانع السوق، بحيث يقدم هذه الأدوات كحل بديل لمشكلة إدارة السيولة.

التوصيات:

- ضرورة قيام المصرف المركزي بإصدار تشريعات خاصة بالمصارف الإسلامية تتناسب مع أهدافها وطريقة عملها.
- ضرورة قيام الحكومة بإصدار أوراق مالية حكومية تستغل حصيلتها في تمويل مشاريع التنمية، بحيث يستثمر المصرف الإسلامي فائض السيولة لديه في هذه الأدوات، الأمر الذي من شأنه تحسين عوائد المصرف الإسلامي وخلق مصدر جديد لتمويل المشاريع التنموية، حيث أن المصارف التقليدية تستفيد من فائض النقدية لديها بتقاضيها الفوائد على فوائض السيولة التي توظفها، وتستفيد من الاستثمار في شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي والاستثمار باذونات الخزينة وسندات التنمية.
- ضرورة تفعيل أدوات إدارة السيولة الحالية بشكل أكبر، والعمل على تطوير أدوات جديدة لإدارة السيولة في السوق النقدية وسوق رأس المال.
- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتصكيك صيغ الاستثمار الإسلامية من مضاربة ومشاركة وإجارة وسلم واستصناع، وإيجاد سوق أوراق مالية لتداول هذه الصكوك وفقا للضوابط الشرعية، لتتمكن هذه المصارف من استثمار فائض السيولة لديها في هذه الصكوك وإعادة تسييلها عند الضرورة.

المراجع:

1-عبد الرحيم، عاطف جابر. *تنظيم و إدارة البنوك (منهج وصفي وتحليلي)*، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، 245-249.

2- رايس، حدة. *دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامي (في ظل نظام لا ربوي)*، 2009، 265 - 320.

3-المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح. *الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية*، ط1، السعودية، 2004، 141-150.

4-الدويك، عبد القادر. *إدارة السيولة في المصارف الإسلامية*، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات الإسلامية في سورية، 2009، 5-8.

5- DOUGLAS، W; PHILIP، D. *BANK RUNS- DEPOSIT INSURANCE AND LIQUIDITY.* Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarter Review، N°.1، 2002، 16.

6-غربي، عبدالحليم. *سياسات توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية: البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين*، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009، 169.

7-الهيتي، عبد الرزاق رحيم. *المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق*، ط1، عمان، 1998، 423.

8- MUNAWAR، I; AUSAF، A. *CHALLENGES FACING ISLAMIC BAMKING*. Accosional Paper، Saudi Arabia، 1998، 20.

9- شابرا ، محمد عمر; احمد، حبيب. *الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية*، ط1، 2006، 68-69.

10- المقرفي، سعيد بن حسين. *الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية*، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007، 3-117.

11-SAHA، A. *Liquidity Management in Islamic Banks*. Bahrain Monetary Agent، 2002، 65.

12- الشاهد، سمير. *إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي*، اتحاد المصارف العربية، 2002، 12.

13-European Central Bank ، Developments in Bank s‘ Liquidity Profile And Management، OCit ،21.

14-اللوزي، سليمان احمد. *إدارة البنوك*، ط1، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، 65.

15- السويلم، محمد.*صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي*، السعودية، 2000، 23.

16-العجلوني، احمد طه. *المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية مواجهتها*، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني والعشرون، 2009، 207.

17- بشير، محمد شريف. *المصارف الإسلامية: الحلم يتحقق*، ط1، ماليزيا، 2001، 1-2.

18- ناصر، سليمان. *تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر (الواقع والآفاق) من خلال دراسة تقيمية مختصرة*، مجلة الباحث، العدد الرابع، 2006، 23.

19- مصرف شام الإسلامي، *التقارير المالية*، 2007-2010.

20- مصرف سورية الدولي الإسلامي، *التقارير المالية*، 2008-2010.